

القطاع الصحي بين مطرقة الأزمة النقدية وسندان الإقتصاد «الكاش»



الدكتور فؤاد زمكحل
رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات
الأعمال اللبنانيين MIDL
عميد كلية إدارة الأعمال
في جامعة القديس يوسف

وبضاً لإستعادة الإستثمارات. كانت المقولة السائدة «خلي قرشك الأبيض ليومك الأسود». ولكن القرش الأبيض سُرِق وهُدِر. إذاً، الأزمة النقدية ارتدت على القطاعات الصناعية والتجارية والصحية. فاللبنانيون فقدوا القدرة على تأمين الدواء، وعلى تأمين نفقات الإستشفاء والطبابة بعدما انزلقوا الى الدهاليز الكارثية.

فالخسارة الكبيرة للودائع انعكست على نمط عيشهم ومدخولهم الذي فقد تقريباً نسبة ٨٥٪ من قيمته. فيما خسرت الودائع ما بين ٨٠ و ٩٠٪. لكن في نفس الوقت، سجّل الناجح المحلي اللبناني تراجعاً من ٥٥ ملياراً الى ٢٠ مليار دولار تقريباً.

بسرعة، انتقل الإقتصاد من المالي والمصرفي المُراقب الى اقتصاد «الكاش» الذي هو أخطر انواع الإقتصاد في العالم: فهو يساهم في إبعاد المستثمرين والمبتكرين. كما انه يطعن بالإقتصاد الأبيض محفزاً الإقتصاد الأسود والسوق الموازي. مع جذب وجلب المهريين والمروّجين. بكل اسف، انتقلنا من الإقتصاد المنظم الى الإقتصاد الأسود والنتيجة ما نلمسه اليوم من افتقار العديد من الأفراد والعائلات الى مقومات الحياة الكريمة.

لقد نشأت طبقة حديثة من «الفقراء الجدد»: وهنا لا نقصد ذوي الدخل المحدود. وإنما من خسروا عملهم ومدّخراتهم في المصارف. ومن تعويضات نهاية خدمة. هذه الفئة أصبحت عاجزة عن تأمين أقل حاجاتها الإنسانية وبالتأكيد الصحية.

في المقابل، هناك فئة «الأغنياء الجدد». وهم من المهريين الذي استفادوا من السوق السوداء.

بدون الدخول في تفاصيل معظم القطاعات الاقتصادية التي خاؤل النهوض. نشهد ان القطاع الصحي والإستشفائي اجتاز كل الظروف العصبية. مع ارتفاع سريع لكلفة خدماته المفوّرة بعملة «الفريش» نقداً لتسديد ثمن المستلزمات الطبية والأدوية. والمحروقات واعمال الصيانة وغيرها... مقابل مدخول مستحقات باليرة اللبنانية فقدت قيمتها بشكل دراماتيكي. تدفّعه الجهات الضامنة الرسمية. ويتأخير مستمر. ولكن بعد فترة، لجحت المستشفيات في ضبط اوضاعها بعد رفع اسعار التقديمات والأعمال الطبية. الا انه في المقابل اصبح استقبال

مرضى وزارة الصحة وصندوق الضمان وبعض الصناديق متعذراً بسبب التفاوت الكبير بين التعريفات والأسعار الحقيقية للخدمات الصحية. الى جانب عدم قدرة المضمونين على تحمّل الفروقات.

وفي غضون ذلك، تمكّن قطاع التأمين الخاص من تصحيح وضعه بفضل اعتماده على معادلة الدفع والتسديد «بالكاش» النقدي بنسبة ٥٠٪ ثم ٦٥٪ وبعدها ٧٠٪ وصولاً الى التغطية الكاملة بموجب اتفاقيات مع المستشفيات والأطباء.

وتبقى المشكلة الكبيرة في ان نسبة المواطنين الذين بإمكانهم الإعتماد على شركات التأمين هي ضئيلة بسبب ارتفاع قيمة بوالص التأمين المدفوعة بالدولار «الفريش». مما يجعل قسماً كبيراً من اللبنانيين بدون اي تغطية صحية متروكاً لمصيره والموت في المنزل.

يمكن القول ان القطاع الصحي قد لان ولم ينكسر. ثم نهض اليوم يتابع ضخّ الإستثمارات رغم حصر التأمين الصحي الجدي بفئة قليلة من اللبنانيين الذين يدفعون عملة «الفريش». اما النسبة الأكبر التي

كانت تعتمد على تغطية الصناديق فهي تعاني الأمرين خصوصاً مع عجز الجمعيات الخيرية المساعدة على مد يد العون للجميع.

نكّر. هذه الأزمة اوجدت اغنياء جدد وفقراء جدد. والشعب اصبح ٣ فئات:

- فئة خسرت اموالها ومدّخراتها. وبالتالي لا يمكنها ان تكون منتجة ولا ان تؤمّن كلفة التغطية الصحية.
- فئة خسرت اموالها ولكنها واجهت واستطاعت معاودة الإنتاج. وهي تسعى الى تأمين أقل حاجاتها ومنها كلفة التأمين الصحي.
- فئة اصحابها في دائرة الإقتصاد الأسود ومن استفادوا من تداعيات الأزمة.

في الخلاصة، اذا راقبنا الأوضاع المحيطة بنا نستطيع إطلاق تسمية سنة الحروب على سنة ٢٠٢٤. سنة الضغوطات الاقتصادية والنزاعات والتجاذبات والضغوطات الدولية والإقليمية. على أمل ان يبقى لبنان المنهك بمنأى قدر المستطاع عن أثارها كي يستطيع الدخول في مرحلة التعافي الإقتصادي والمالي والصحي.

